http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1549) السنة السادسة - السبت (4) تموز 2009

نواب: قوانين اقتصادية تنتظر الخروج من دائرة التجاذبات السياسية

قال الدكتور احمد العلواني عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب (للمدى) ان قانون النفط والغاز من القوانين المهمة في هذه الفترة كونه يتعلق بثروة العراق الاساسية وهي النفط فالعراق حتى الآن ليس فيه قانون لادارة النفط والغاز ومن خلال القنوات المتبعة ارسل القانون من قبل الحكومة الى مجلس النواب اكثر من مرة وكان هناك بعض الاشكالات حول عقود المشاركة .

بغداد / كريم محمد حسين

واضاف العلواني ان هناك عقوداً اخرى ننوي اجراءها مع الشركات الاجنبية وفق هذا القانون وتعد هذه المسألة ذات بُعد وطني وتحسس واضح حولها من بعض الاستطلاعات البسيطة وبطبيعة الحال فان قانون النفط والغاز يجب ان لا يقر ألابعد اجراء التعديلات الدستورية عليه وخصوصا حالة التوصيف للعلاقة بين المركز والاقليم.

واوضح العلواني ان القانون يجب ان يتلاءم مع طبيعة الوضع العراقي الجديد اما بالنسبة الى القوانين الاقتصادية المرشحة على جدول اعمال المجلس اوضح العلواني بأن هناك حزمة من القوانين ذات الطبيعة الاقتصادية التي انجزتها اللجنة وتم قراءة قسم منها قراءة اولى وقسم قراءة ثانية وقسم آخر معد للتصويت عليه مثل قانون المنافسة ومنع الاحتكار وقانون حماية المستهلك وقانون السيطرة على النوعية اضافة الى التعديلات المهمة والجوهرية على قانون الاستثمار الذي انجزته اللجنة في عام ٢٠٠٦ اضافة الى بعض القوانين ذات الطبيعة المصرفية والكمركية التي لها علاقة بنشاط اللجنة وبعض القوانين ذات الطبيعة الاقتصادية ايضا التي تم ارسالها من قبل الحكومة وهي الآن على طاولة النقاش وتسير وفق السياق القانوني وهو قراءة اولى وقراءة ثانية الى ان يتم التصويت عليها بما يحقق اكبر منفعة للاقتصاد العراقي .

ولفت العلواني الى ان اهم فقرة واهم انجاز هو قانون الاستثمار رقم ١٣ في ٢٠٠٦ لكن وبسبب الوضع الامني الهش آنذاك والخروقات الامنية التي تحصل فهي تنعكس سلبا على الاداء الاستثماري والاقتصادي اما بالنسبة للمستثمرين فهناك مستثمرون عراقيون وعرب واجانب لهم الغلبة الحقيقية في الاستثمار في العراق لكنها اصطدمت بعقبة الملف الامني المتأزم ، وقانون الاستثمار قد راعى طبيعة تفكير المجتمع العراقي حيث تعالت الاصوات حول هذا القانون فمنهم من يقول ان العراق يباع قطعا مرقمة او يكون عرضة لأن يبتلع من قبل دول الجوار والمستثمرين وهذا الكلام غير دقيق.

ومن جانبها قالت النائبة عامرة البلداوي (للمدى) بالنسبة لقانون النفط والغاز فهو في حالة رواح ومجيء ولم تصل النسخة المتفق عليها بين الكتل السياسية وهناك ايضا حالة عدم جدية في التعامل مع القانون لذا لم يكن هناك اتفاق على اي نسخة حتى تذهب بدورها الى المناقشة ثم الى اللجنة المختصة وعندما تصل تبدأ التجاذبات حول التعديلات وهي العقدة الاساسية لذا على الكتل ان تتفق على النسخة التي يجب ان تأتي الى البرلمان وهذا لم يحصل حتى الآن.

واضافت البلداوي هناك قوانين اقتصادية اخرى موجودة على جدول اعمال اللجنة وهي مهمة ويفترض ان ننجزها ومن اهمها قانون التعرفة الكمركية لان بهذا القانون نستطيع ان نحمي المنتج الوطني ونستطيع كذلك التفاوض حول الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وهذا القانون ينظم اموراً كثيرة ويقلل التجاوزات التي تثقل كاهل المواطن من حيث دخول المنتجات المستوردة الرديئة وغير معروفة المنشأوهناك قانون حماية المنتجات العراقية وهو قانون رديف ويعتبر مهماً جدا للصناعة الوطنية.

من الواقع الاقتصادي

بـــون شـــاســـع

عـباس الغالبـي

أظهرت الجولة الاولى من عقود تطوير الانتاج النفطي في العراق بونا شاسعا بين الرسوم التي أعلنتها وزارة النفط وبين الارباح التي تبتغيها الشركات المتنافسة ماجعلت هذه الجولة التي اعلنت فيها ستة حقول منتجة واثنتان غازية لم تستكمل مرادها بحيث لم ترس العطاءات الا على شركتين مؤتلفتين فقط وهو عكس ماتوقعه المراقبون، ولعل السبب الاهم يكمن في الفجوة الواسعة بين السعر المعلن والارباح المتوقعة وهي في نظر المراقبين ثنائية متناقضة لان المتعارف عليه في مثل هكذا عقود تقارب معقول في اجور الخدمة ولكن هذا التباعد الذي ظهر جليا خلال جولة التراخيص الاولى يجعلنا امام استفهامات كثيرة لان ماتحقق من مجموعة ثمانية حقول نفطية وغازية حقل واحد فقط في الرميلة جنوبي العراق ، فلايمكن ان تعرض الاسعار باربعة وعشرين دولارا للبرميل الواحد مقابل دولاريـن فقط تعطيهما وزارة النفط وتسعة وعشرين مقابل دولارين ايضا ، واذا كان الاعلان مسبقا من قبل الشركات والوزارة على حد سواء فما الداعي لعقد هذا المزاد وهذه الزوبعة الاعلامية التي سبقت موعد انعقاد جولة التراخيص الاولى واذا ماعلمنا ان هذه الجولة ستعمل على رفع انتاج العراق الى ستة ملايين برميل يوميا وهو انجاز له مردوداته الايجابية على الاقتصاد الوطني فيما اذا تحقق فعلا ولكن التلكؤ الذي حصل احدث انعطافا لم تعترف به الوزارة في مسار الانتاج لان الذي تحقق خلال الجولة الاولى لايشكل سوى ١٠٪ من الانجاز المتوقع والمخطط له بحيث كان الـرأي العام يتوقع ان تنجز المهمة بالكامل لاسيما ان وزارة النفط كانت عازمة على ابرام عقود الخدمة في هذه الجولة في وقت كان المراقبون يتطلعون الى نتائج صورت بانها محسوبة من وجهة الجدوى الاقتصادية وحتى الفنية في مجال تطوير قطاع الانتاج النفطي في العراق ولكن توجسا اصاب الخبراء والمتخصصين من ان تنال الجولات اللاحقة تعثرات اخرى لم تكن في الحسبان اذا ماعرفنا ان جولة التراخيص الثانية ستجرى نهاية العام الحالي او مطلع العام القادم في وقت اعلنت وزارة النفط بعد يوم واحد من الجولة الاولى عن عزمها اطلاق موعد ثان سعيا لاعطاء فرصة اخرى للشركات الثلاث والثلاثين المشاركة من الفوز برخصة تطوير احد الحقول المتبقية ، وبقدر ماهي التراخيص في غاية الاهمية للتطوير وتحقيق الجدوى الاقتصادية جراء رفع الانتاج والتصدير فان الضرورة تتجه الى ان لاتنتجه الامور في الجولات اللاحقة الى الطريقة التي سارت عليها الجولة الاولى وبهذا البون الشاسع في طرح العطاءات خوفا ان تحسب محض جعجعة اعلامية ليس الا.

abbas.abbas80@yahoo.com

نائب: اختلاف أسعار العطاءات حال دون توقيع الشركات النفطية

بغداد / المدى

عزا عضو لجنة النفط والغاز النيابية نور الدين الحيالي عزوف الشركات الأجنبية عن توقيع عقود جولة التراخيص الأولى إلى اختلاف أسعار العطاءات والمخاوف من عدم وجود غطاء قانوني للاتفاق مع وزارة النفط. وأوضح الحيالي بحسب "راديو سوا" أن العطاءات لم تكن متطابقة مع الأسعار التي أعلنتها الوزارة أو تلك التي تقدمت بها الشركات، مشيرا إلى أن بعض الشركات أعربت عن تخوفها من عدم توفر غطاء قانوني للعقود ما جعلها ترفض التوقيع عليها خشية عدم تحقيق أرباح.

وأعرب الحيالي عن اعتقاده بأن عقود جولة التراخيص الأولى لا تصب في مصلحة الإقتصاد الوطني أوالصناعة النفطية، مضيفا أن وزير النفط أجرى تخفيضا على المبلغ المفروض على استثمار البرميل الواحد الإضافي من أربعة دولارات إلى دولارين من أجل إنجاز العقود مع الشركتين البريطانية والصينية.

وأشار الحيالي إلى أهمية مصادقة مجلس النواب على العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية، مشيرا إلى أن هذه العقود لا تخدم المصلحة الوطنية للعراق.

الصين تدخل كأكبر المستثمرين في العراق

بغداد / المدى

ذكرت صحيفة أميركية أن جولة التراخيص النفطية الأخيرة وضعت الصين التي تعمل حاليا على تطوير حقل الأحدب بالكوت، في مقدمة دول العالم المستثمرة في قطاع النفط في العراق بعد حصول شركتها CNPC على عقد تطوير حقل الرميلة بالمشاركة مع شركة BP البريطانية. ونقلت صحيفة وول ستريت جرنال عن خبراء في الصناعات النفطية قولهم إن الفرصة ما تزال قائمة أمام الشركتين الصينية والبريطانية للحصول على أرباح من صفقة حقل الرميلة، على الرغم من الشروط التي وضعتها وزارة النفط العراقية، لكنهم أشاروا إلى أن تلك الأرباح ستكون أقل بكثير مما كان متوقعا. وأعرب ناطق باسم شركة BP البريطانية عن ارتياحه للصفقة، مشيرا بالقول إن الحصول على ما وصفها بالفرصة النادرة لاستثمار النفط الخام في أغنى دول العالم من حيث الاحتياطي النفطي يمثل جائزة بحد ذاته. غير أن وول ستريت جرنل لفتت إلى المعوقات والتحديات التي قد تحول دون اتمام عقد صفقة حقل الرميلة، مشيرة إلى تهديد نواب في البرلمان العراقي بالتصويت ضد إبرامها، إضافة إلى غياب قانون ينظم عمل شركات النفط العالمية في قطاع النفط العراقي.

من جهة أخرى، أثار بعض ممثلي الشركات النفطية شكوكا حول ما إذا كانت العقود التي توقعها الحكومة العراقية الحالية ستحظى باحترام الحكومة العراقية الجديدة التي ستتولى السلطة بعد الانتخابات النيابية العام القادم.

وأشارت الصحيفة إلى أن آلية عمل الشركتين الصينية والبريطانية إلى جانب شركة نفط الجنوب العراقية في حقل الرميلة كما ينص العقد، غير واضحة، خصوصا وأن الأخيرة أبدت مسبقا معارضتها العمل مع الشركات الفائزة بتراخيص وزارة النفط.

العيساوي يؤكد دعم الصناعة الدوائية

بغداد / احياء الموسوي

اكد نائب رئيس الوزراء الدكتور رافع العيساوي اهمية دعم الصناعة الوطنية الدوائية لما لها من مساس في حياة المواطن الذي عانى تردي هذا القطاع مدة طويلة من الزمن. وقال نائب رئيس الوزراء في كلمته التي القاها خلال مؤتمر دعم الصناعات الدوائية الذي اقامه الاتحاد العراقي لمنتجي الادوية في بغداد ان توجهات الحكومة العراقية ماضية في دعم الشراكة مع القطاع الخاص خاصة في مجال الصناعات الدوائية وانشاء المصانع الخاصة او استيراد الدواء من المناشئ العالمية المعروفة وبذل كل الجهود للارتقاء بهذه الصناعة. ودعا العيساوي الى ضرورة التصدي لنقص الادوية والحرص على مطابقتها للمواصفات القياسية وتطويرها حتى تلبي حاجة المواطن من دون ايقاع أي ضرر على صحته وسلامته البدنية والحد من ظاهرة ارتفاع اسعار الادوية والمتاجرة بها في السوق السوداء. واشار العيساوي الى اهمية سن التشريعات والقوانين التي تسهل عملية دعم القطاع الخاص لصناعة الادوية وصولا الى الاكتفاء الذاتي لتحقيق صحة افضل من خلال جهاز صحي كفوء، هذا وحضر المؤتمر كل من الدكتور علي العلاق الامين العام لمجلس الوزراء والدكتور صالح الحسناوي وزير الصحة ونقيب الصيادلة وعدد من السادة المسؤولين والصيادلة والمهتمين بالشؤون الصحية.

العراق يعتزم اطلاق موعد ثان لمناقصة النفط

بغداد / المدى

اعلنت وزارة النفط انها تعتزم تقديم موعد الجولة الثانية من عملية التقدم بعطاءات لعقود نفطية كبيرة، ما يعتبر فرصة ثانية للشركات الاجنبية للتقدم بعروض لحقول نفط لم تجر ترسيتها في المناقصة التي جرت مطلع الاسبوع الماضي.

وقال المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد ان "جولة منح عقود الطاقة الكبرى في البلاد كان من المقرر ان تجرى في نهاية عام ٢٠٠٩، لكن الوزارة قدمت موعدها وستعلن الموعد الجديد الذي قد يكون في الاشهر القليلة المقبلة".

وافاد الناطق بأن هذه المناقصة ستكون استكمالا لجولة ترسية العقود الخاصة بثمانية حقول للنفط والغاز التي عقدت في بغداد يوم الثلاثاء الماضي.

يذكر ان مناقصة العقود آلت فقط الى ترسية عقد حقل واحد على مجموعة أجنبية تقودها شركة بي.بي، ما أحبط الامال بأن تساعد تلك الجولة العراق على احياء قطاعه النفطي الواهن بصورة سريعة ورفع الانتاج الى نحو ٢،٤ مليون برميل يوميا كما تهدف الحكومة العراقية.

وأظهرت المناقصة فجوة كبيرة بين الرسوم التي قالت الحكومة العراقية انها على استعداد لدفعها والارباح التي كانت الشركات الاجنبية تتوقع تحقيقها من جراء تطوير الحقول ومعظمها من الحقول المنتجة.

وقال جهاد ان الحقول التي لم يتم ترسيتها، قد تعرض خلال جولة أخرى مستقلة لمنح العقود أو تضاف الى الجولة الثانية، او حتى قد يسند تطويرها الى شركة النفط الوطنية في المستقبل وذلك في حال احياء الشركة.

ومن المتوقع أن تثير الجولة الثانية اهتماما اكبر مقارنة بالجولة الاولى لان الحقول المعروضة لم يتم تطويرها بعد.

وقال جهاد ان الحكومة العراقية تعتزم تطوير حقلين كبيرين للغاز هما عكاس والمنصورية بنفسها اذ لم تتم ترسية أي من الحقلين على شركات أجنبية شاركت في مناقصة يوم الثلاثاء الماضي.

وأضاف أن تطوير حقلي عكاس والمنصورية سيتم اسناده الى شركة النفط الوطنية بعد الموافقة على قانون النفط الجديد.

ويعتمد تأسيس شركة النفط الوطنية الجديدة على تمرير البرلمان لقانون النفط والغاز الذي تأجل لفترة طويلة. وتوقف تمرير القوانين لسنوات بسبب الخلافات بين الحكومة المركزية في بغداد والاقلية الكردية بشمال العراق، دون ان تلوح في الافق بوادر جدية حيال قرب التغلب على هذه العقبة، كما يفيد المراقبون.

تـــأهـــيـــل عـــــدد مـــن شـــركـــات الـــقـــطـــاع الـــعـــام والـخـاص

بغداد / المدى

تمكنت الشركة العامة لصناعة السيارات من أعادة تأهيل معمل تعبئة الغاز في سدة الهندية في محافظة بابل وبمبلغ تجاوز الـ(٥٦) مليون دينار مساهمة منها في رفع العائد الاقتصادي للشركة.

صرح بذلك مصدر مسؤول في الشركة للمكتب الاعلامي في الوزارة وقال ان الشركة تعمل على النهوض بواقع الصناعة العراقية والمشاركة الفعلية في رفدها بكل ماهو متطور وجديد من خلال العمل لشركات القطاع العام والخاص بالخبرات المتوفرة في الشركة من فنيين وعاملين.

من جانب آخر أنجزت الشركة العقد المبرم مع شركة الفرات العامة والمتضمن أنشاء كرفان أدارة كاملة وبمبلغ أجمالي قدره (٥٢) مليون دينار فضلاً عن أنجاز أعمال التصنيع والنصب للمدارس الصحراوية لصالح مديرية تربية كربلاء والمتضمنة سبع مدارس تحتوي كل واحدة منها على عدد من الكرفانات كصفوف دراسية ومكاتب دراسة مع مكاتب أدارة وصحيات مبيناً أن العقد تم إبرامه مع مجلس المحافظة بمبلغ وقيمته (١ مليار و٨٢٥ مليون دينار) .

وعن أعمال التأهيل للشركة أكد المصدر ان الشركة أكملت نصب مكائن حديثة في معامل الابدان والمكابس والباصات حيثُ أشتملت على مكائن درفلة ومكائن لحام طويلة ضمن عملية تأهيل الخطوط الانتاجية في الشركة فضلاً عن الانتهاء من أعمال بناية أدارة معمل الشاحنات وملحقاتها وأنجاز بناية طبابة الشركة.

الجدير بالذكر أن الشركة قد حظيت مؤخراً بزيارة وزير الصناعة والمعادن وأطلع على الخبرة الواسعة في إعداد ووضع التصاميم التفصيلية والتصنيعية وإعداد المسالك التكنولوجية وتحديد متطلبات الإنتاج والسيطرة على كل من الإنتاج والنوعية وإجراء الفحص الهندسي لمنتجات الشركة لتأكيد النوعية ، كما أن الوزير يقوم حاليا بزيارة دولة البرازيل لبحث أمكانية تشغيل خط أنتاج الشاحنات في الاسكندرية ، كما ان للشركة إمكانات عالية في عمليات التشغيل الميكانيكي مثل الخراطة والتفريز والقطع والتثقيب والقشط والتنعيم ولديها خط صباغة متطور متكامل يعمل بشكل أوتوماتيكي ، ما يعطي إنتاج الحافلات جودة عالية من حيث الصباغة والشكل النهائي.

حركـة الســـوق

المـواد الانشـائيـة

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	٢٢٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	٢٤٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٣٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٦٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعـر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١١٧ ديناراً عراقياً	١١١٧ ديناراً عراقياً
اليورو	١٣٠٠ دينار عراقي	١٢٨٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً

المعـــادن

المعـدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٧٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٦٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٤٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠
الفضة	٩٥٠٠	٨٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفـواكـه		الخضـــراوات	
المـــادة	السعر كيلو	المـــادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٧٥٠ ديناراً	باذنجان عراقي	٥٠٠ دينار
بطيخ أناناس عراقي	٧٥٠ ديناراً	خيار ماء عراقي	٧٥٠ ديناراً
برتقال عراقي	٢٥٠٠ دينار	لوبيا عراقي	١٧٥٠ ديناراً
تفاح مستورد	٢٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	١٢٥٠ دينار
تفاح اصفر مستورد	٢٠٠٠ دينار	باميا عراقية	٢٢٥٠ دينار
تفاح ابيض عراقي	١٢٥٠ دينار	طماطم عراقي	٢٥٠ ديناراً
تفاح احمر عراقي	١٠٠٠ ديناراً	شجر عراقي	٥٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	١٥٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٥٠٠ دينار
عرموط عراقي	١٠٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
كوجة حمراء عراقي	١٢٥٠ ديناراً	باقلاء عراقي	٧٥٠ ديناراً
كوجة صفراء عراقي	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا عراقي	٥٠٠ دينار
ألو عراقي	١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي	٧٥٠ ديناراً
عنب عراقي	١٠٠٠ دينار	مشمش	٢٠٠٠ دينار
موز	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا	٧٥٠ ديناراً